مجلة آفاق علمية ISSN: 1112-9336
المجلد: 12 العدد: 03 السنة 2020 ص 285 - 304

تاريخ الإرسال: 2019/10/05 تاريخ القبول: 202/01/11
تاريخ النشر: 2020/07/02

تكوين النخب السياسية التمثيلية ومدى تأثيره على الأداء الوظيفي- دراسة ميدانية بالمجلس الشعبي الوطني الجزائري

The formation of representative political elites and their impact on Functionality (Field study at the Algerian National People's Assembly)

الطالبة الباحثة أيت حمي فزية.[1]، الأستاذة الدكتورة العيدي صونية [2]
جامعة محمد خيضر – بسكرة (الجزائر)،rymasmessaoud@gmail.com
جامعة محمد خيضر – بسكرة (الجزائر)، laidi.sonia22@gmail.com

الملخص:

إن الحاجة لعملية التكوين تعد أولوية ووسيلة ضرورية، كونها تقدم رؤى وحلولاً للقضايا والإشكاليات المتباينة، التي تطرح على مستوي الغرفة البرلمانية، خاصة وأن التعليم الأكاديمي وحده لم يعد كافي لإتقان العمل البرلماني والسياسي، الذي يحتاج إلى مهارات رفيعة، مما يستدعي لتحسين مستوى مؤهلات النواب في مجال التعامل مع مختلف القضايا، التي تهم الوطن والمجتمع بحنكة وموضوعية في إطار موحد والتواصل مع مختلف شرائح المجتمع، والدفاع عن حقوقهم، وتسطير المشاريع والقوانين بعيدا عن التوجهات السياسية.

يأتي هذا البحث لإبراز ومقاربة طبيعة العمل البرلماني للنخب السياسية التمثيلية

[1] المؤلف المرسل: أيت حمي فزية ، الإيميل: rymasmessaoud@gmail.com

بالجزائر وأثره على عملية التغير الاجتماعي، وكذا الوقوف على واقع التكوين بالمجلس الشعبي الوطني وأثره على أداء النخب السياسية التمثيلية بالجزائر، من خلال دراسة ميدانية شملت عينة مكونة من 132 نائب من أصل 462 نائبا ينتمون إلى الغرفة الأولى للبرلمان، حيث خلصت الدراسة إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى (α=0.05) لمتغير الأداء الوظيفي لنواب البرلمان قبل وبعد بدئ عملية التكوين.

الكلمات المفتاحية: النخب السياسية، الأداء الوظيفي، العملية التكوينية، التغيير الاجتماعي، السلطة التشريعية

Abstract:

the need for training is a priority as it provides insights and solutions to the different issues and problems, which rise at the level of the Parliament. Academic education alone is no longer sufficient to master the parliamentary and political work, which requires higher skills, and calls for improving the level of qualifications of deputies In dealing with various segments of the society, defending their rights, and drafting laws with objectivity, and away from political biases.

Accordingly, this research comes to highlight the relationship between the Algerian Parliamentary work and its decision-making Impact over the society, as well as the actual level of deputies' training and its influence over the performance of the Algerian political elite. The conclusion will be addressed through a field study including 132 deputies out of 462 belonging to the first chamber of the Parliament.

The study concluded that there was a statistically significant relation at (α = 0.05) for the performance of the deputies before and after the start of the training process.

Keywords: Political elites, Functionality, Formative process, Social Change, Legislature.

مقدمة

يحتاج العمل البرلماني إلى مهارات رفيعة، لا يمكن اكتسابها من خلال التعليم الأكاديمي فحسب، نظرا لطبيعة العمل الذي تؤديه النخب والعلاقات التفاعلية التي تجمعها مع مختلف الأنساق من جهة والأدوار الحيوية التي تلعبها في تماسك البناء الاجتماعي من جهة أخرى، مما يتطلب تحسين مستوى مهارات النخب السياسية التمثيلية من خلال إجراء دورات تكوينية وتدريبية، الهدف منها كسب الوسائل المنهجية للتحليل التي يمكن الاعتماد عليها في العمل البرلماني.

ضمن هذه الرؤية ونظرا لما يمثله محور العملية التكوينية لكافة النخب السياسية التمثيلية من تنمية وتطوير للمهارات، والتي تعد ركيزة لا غنى عنها من أجل تحسين مستوى الأداء البرلماني، يأتي هذا البحث لإبراز ومقاربة طبيعة العمل البرلماني للنخب السياسية التمثيلية بالجزائر وأثره على عملية التغير الاجتماعي، وكذا الوقوف على واقع التكوين بالمجلس الشعبي الوطني وأثره على أداء النخب السياسية التمثيلية بالجزائر، من خلال دراسة ميدانية ستشمل عينة مكونة من 132 نائب من أصل 462 نائبا ينتمون إلى الغرفة الأولى للبرلمان وذلك بالإجابة على التساؤل التالي:

– هل هناك علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى (α=0.05) لمتغير الأداء الوظيفي لنواب البرلمان قبل وبعد بدئ عملية التكوين؟

لأجل مفصلة هذا البحث فإن مقاربته النهائية ستتفكك على عدد من المباحث، التي تخص المؤهلات الأساسية لانتقاء النخب السياسية التمثيلية، وكذا طبيعة العمل البرلماني، مرورا بالبحث عند تجربة الجزائر في مجال تكوين النخبة السياسية

التمثيلية، إلى تحديد أثر العمل البرلماني على عملية التغير الاجتماعي، وفي الأخير سنتطرق إلى عنصر تكوين النخب السياسية التمثيلية وأثره على أدائهم الوظيفي.

1- المؤهلات الأساسية لانتقاء النخب السياسية التمثيلية:

تعتمد الأحزاب السياسية في تجنيد النخب السياسية على عدة مؤهلات وذلك راجع للصفة التمثيلية الشعبية التي يأخذها النائب وللمؤهلات التي تخول له الترشح للانتخابات التشريعية سواء كان مزكيا من طرف التنظيم الحزبي أو مستقلا عنه، والجدير بالذكر أن هناك مجموعة من الاعتبارات الذاتية (الذكاء، الإبداع، الاجتهاد، الطموح..) والموضوعية (الإمكانيات الاقتصادية والعلمية والوظيفية..) التي تجعل النخبة السياسية الممثلة للمجتمع – باعتبارها أقلية – تتحكم في فئات عريضة من المجتمع.

ولعل أبرز ما تتميز به الأقلية الحاكمة هو تلك القوة أو القدرة على التأثير في النخب السياسية الممثلة للمجتمع؛ وتنتهي إلى توجيههم وقيادتهم والاستفادة منهم حسب أهداف معينة،[1] وانطلاقا من هذه النقطة يتنوع رأس المال البشري للنخب السياسية التمثيلية للمجتمع والتي تتصف بالسمات المؤهلة للوظيفة سواء في الحزب أو في المجلس الشعبي الوطني وتفعيل العمل التشريعي ليمس جميع أطراف وفئات المجتمع في مختلف المجالات والقضايا سواء كانت إسهامات فكرية ومادية ومعنوية أو رمزية ويمكن حصرها فيما يلي :

أ- رأس المال الثقافي: يعد من أهم الإسهامات الفكرية التي يعتمد عليها وأحد أهم قنوات تسيير شؤونها في الأمور التنظيمية والدعائية وتكوين الإطارات.

ب- رأس المال الاجتماعي: ضروري في توطيد العلاقات بين مختلف الهيئات والاحتكاك أكثر بالأوساط الشعبية، والحركات الجمعوية وتأطيرها.

ج- رأس المال الرمزي: يعد من أهم الإسهامات الرمزية التي تعتمد عليها الأحزاب في التأثير على المجتمع وجلب أكبر عدد من المناضلين وتكوين قاعدة شعبية من خلال تجنيد رموز وشخصيات وطنية مؤثرة على الرأي العام.

د- رأس المال الاقتصادي: يعد من أهم الإسهامات المادية التي تعتمد عليها الأحزاب لجمع الاشتراكات والمساهمات المقررة في النظام الداخلي للحزب.

2- طبيعة العمل البرلماني:

إن طبيعة عمل نواب البرلمان تقتصر على المهام التشريعية والرقابية حيث يقوم النظام البرلماني على جملة من المقومات أهمها مسؤولية الحكومة أمام البرلمان، حيث كرّس المشرع الجزائري العمل بالرقابة البرلمانية على أعمال الحكومة من خلال مختلف الوسائل التي نص عليها الدستور في مواده المختلفة، كما خول السلطة التشريعية للمجلس الشعبي الوطني، وتكمن هذه الآليات فيما يلي:

1.2- الوظيفة الرقابية:

تتمثل الوظيفة الرقابية للنواب على أعمال الحكومة[2] في النقاط التالية:

أ- مناقشة خطة عمل الحكومة :تلعب الأحزاب السياسية الدور الهام في ممارسة الرقابة على أعمال الحكومة حيث يستطيع أعضاء البرلمان (الممثلين للأحزاب) خطة عمل الحكومة وبالتالي برنامج رئيس الدولة وفقا لما تتطلبه الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية للبلاد.

ب- بيان السياسة العامة: بعد اعتماد خطة عمل الحكومة من قبل أعضاء البرلمان وشروعها في تنفيذها، فإن ذلك يجعلها مجبرة على تقديم بيان سنوي توضح فيه السياسة العامة للحكومة، وما توصلت إليه من خلال تنفيذ خطة العمل التي تعكس برنامج رئيس الجمهورية، كما توضح في هذا البيان الصعوبات التي واجهتها

أثناء التنفيذ، ويعقب هذا البيان مناقشة من قبل نواب البرلمان، حيث يتم الاطلاع بدقة على مضمون البيان وتحدد المواقف المختلفة اتجاهه.

✓ **اللائحة:** تعد اللائحة أداة يستعملها النائب للفت انتباه الحكومة نتيجة تقصيرها أو عدم التزامها بخطة العمل المصادق عليها في بيان السياسة العام.

✓ **ملتمس الرقابة:** إلى جانب اقتراح اللوائح أجاز المشرع الدستوري للنواب إيداع ملتمس رقابة أو ما يسمى بلائحة اللوم، والذي بمقتضاه تجد الحكومة نفسها مجبرة على الاستقالة، لأن الثقة قد سحبت منها.

✓ **التصويت بالثقة:** تعد هذه الآلية البرلمانية تقليدية، حيث بمقتضاها يمنح الوزير الأول المبادرة بطلب الثقة حول السياسة العامة، التي انتهجتها حكومته للتأكد من مدى الثقة الممنوحة له من قبل أعضاء المجلس.

ج- الأسئلة: يعد توجيه الأسئلة من أهم الآليات الرقابية في النظم البرلمانية، حيث تفتح المجال لأعضاء البرلمان تقديم استفساراتهم بخصوص جميع الأمور، التي يشوبها الغموض خاصة التدابير الحكومية وأداة لتقييد الحكومة بخطة العمل المصادق عليها من طرف البرلمان، وتقوم وزارة الشؤون والعلاقات مع البرلمان بتنظيم وتنسيق العمل مع الحكومة بتوجيه وطرح الأسئلة على الوزارات المعنية سواء كانت شفوية أو كتابية[3]:

1- الأسئلة الشفوية: يقصد بها تلك الأسئلة التي تطرح شفاهة وبنفس الطريقة تتم الإجابة، وتنقسم إلى أسئلة شفوية وأسئلة شفوية المقرونة بمناقشة حيث يفتح باب طرح الأسئلة لعدد من النواب فقط.

2- الأسئلة المكتوبة: تعتمد هذه الآلية على توجيه أسئلة مكتوبة من قبل نواب البرلمان إلى الطاقم الحكومي، ويجب أن يكون الرد الحكومي مكتوبا أيضا، وتعد من أهم الوسائل للحصول على معلومات تتعلق بأعمال السلطة التنفيذية.

د- حق إجراء تحقيق (لجان تقصي الحقائق): تعد لجان التحقيق البرلمانية من بين أهم الآليات التي يستخدمها البرلمان للتحقق من المخالفات أو تجاوز السلطة أو قوانين الدولة وتأكيد مدى احترام النصوص الدستورية، حيث تتيح هذه اللجان التعرف على مدى انتظام سير المرافق العامة، والوقوف على أوجه التقصير أو الانحراف[4].

و- الاستجواب: يحق للبرلماني استجواب الحكومة ومسائلتها على أعمالها، وقد يتصف الاستجواب في بعض الحالات بنوع من الاتهام نظرا لتصرفات الوزارة، فإذا لم تنل الثقة فإنها تكون مضطرة إلى الاستقالة[5].

ن- طرح مواضيع عامة للنقاش: تعد هذه الآلية من أهم الآليات التي تفعل العمل الرقابي داخل المجلس الشعبي الوطني، حيث أن طرح موضوع للنقاش العام يكون نتيجة الإشكاليات المتعلقة بموضوع عام يتعلق بالسياسة الداخلية أو الخارجية للدولة، وتتاح المشاركة فيها لجميع الأعضاء[6].

2.2- الوظيفة التشريعية:

لقد حدد الدستور الجزائري مجال سلطات البرلمان في التشريع والحق في المبادرة بالقوانين لرئيس الحكومة ولعشرين نائب وما فوق من المجلس الشعبي الوطني، على شرط أن يوافق ثلاثة أرباع على القانون في الغرفة الأولى ثم في الغرفة الثانية، ويلعب النائب عدة أدوار خلال مرحلة تسنين القوانين، كإثراء القوانين المقترحة أو مشاريع القوانين المقدمة من طرف الحكومة، من خلال الأسئلة والاستفسارات أو الملاحظات، التي يقدمها في مداخلاته، على أن يوافق ثلاثة أرباع من نواب المجلس الشعبي الوطني، وإن لم يوافق مجلس الأمة على القانون تشكل لجنة متساوية الأعضاء للنظر في أوجه الاختلاف وإعادة صياغته[7].

3- تجربة الجزائر في مجال تكوين النخبة السياسية التمثيلية:

العمل البرلماني يحتاج إلى مهارات رفيعة، لا يمكن اكتسابها من خلال التعليم الأكاديمي وحده، نظرا لطبيعة العمل الذي يؤديه والعلاقات التفاعلية التي تجمعه مع مختلف الأنساق، والأدوار الحيوية التي يلعبها في تماسك البناء الاجتماعي، ومنه يستدعي تحسين مستوى مهارات النخب السياسية التمثيلية غير متجانسة إجراء دورات تكوينية وتدريبية وعقد ملتقيات ومؤتمرات، هدفها كسب الوسائل المنهجية للتحليل، يمكن الاعتماد عليها أو اللجوء إليها في العمل البرلماني، وترسيخ أخلاقياته، وكذا تطوير علاقة النواب بالمجتمع المدني ومعه يمكن ترقية الثقافة البرلمانية والتواصل مع مختلف مكونات المجتمع بما يساعد على ترقية الحوار والاستجابة بفعالية لتطلعاتهم، وتطوير علاقات التعاون الدبلوماسية البرلمانية مع مختلف الدول، وكذا تنمية مهارات القيادة وتطوير فن بناء العلاقات الإيجابية داخل فرق العمل وكيفية بناء التحالفات مع مختلف الأطياف السياسية حول القضايا المشتركة، وتزويد النواب بالمعلومات والمعارف اللازمة والركائز القانونية التي تمكنهم من أداء مهمتهم على أكمل وجه.

وتشرف المديرية العامة للتكوين والدراسات التشريعية بالمجلس الشعبي الوطني بالتعاون مع مختلف مراكز البحث العلمي في مجال تكوين النخب السياسية التمثيلية في وضع الركائز القانونية وإبرام اتفاقيات الشراكة والتعاون ورصد الموارد المالية الضرورية، التي تمكن النواب من تدعيم قدراتهم ومعارفهم ومؤهلاتهم المهنية في مجال العمل البرلماني، وشمل التكوين أيضا البرلمانين الممثلين للجاليات بالخارج حول الموضوعات ذات الصلة بدورهم في العناية بشؤون الجاليات والدفاع عن حضورها السياسي وحقوقها في بلدان الإقامة وعلاقتهم بالمنظمات الدولية، كما نظمت دورات تكوينية في إطار انفتاح المجلس على مختلف الفاعلين معه لتعزيز علاقة الثقة والتعريف بمهام ودور هذه الهيئة وسير هذه المؤسسة الهامة في مسار

التحول الديمقراطي الذي تشهده البلاد، ونظم المجلس في هذا الصدد دورات تكوينية متخصصة لفائدة الصحافيين المعنيين بتغطية النشاط البرلماني من القطاعين العام والخاص كخطوة مميزة تمكنهم من تدعيم قدراتهم ومعارفهم في المجال المتعلق بالنشاط البرلماني.

كما أن الجزائر ساهمت في تكوين النخب السياسية التمثيلية للدول الصديقة والتي تجمع بها مصالح مشتركة وعلاقات دبلوماسية مميزة، حيث أن "عدد الدورات التكوينية التي نظمها المجلس الشعبي الوطني خلال العشرية الأخيرة بلغ 51 دورة لفائدة برلمانيين وموظفي برلمانات 12 دولة منها المغرب وتونس وجيبوتي ولبنان وكذا كينيا وبوركينافاسو، بالإضافة إلى الصحراء الغربية"[8] استفادوا من المحاضرات المبرمجة بالمعلومات ذات الصلة بالعمل البرلماني، بدءا بالقوانين الدستورية ومرورا بتحليل الميزانيات ودور الدبلوماسية والمنظمات البرلمانية الدولية، وكذا كل ما يتعلق بمنهجية تحليل وتعديل مشاريع القوانين وأخلاقيات عضو وموظف البرلمان.

إضافة إلى ذلك استفادت الجزائر من برنامج الدعم السنوي، الذي يقدمه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للبرلمان الجزائري، حيث شارك أول وفد من المجلس الشعبي الوطني في الدورة التكوينية الخاصة بالنظام المعلوماتي الحديث للرقن الرقمي الآلي السريع للمناقشات العامة البرلمانية في الفترة الممتدة من 01 إلى 06 ديسمبر 2014 بالعاصمة الفرنسية باريس[9]، كما ساهمت الجزائر من خلال المبادرات والورشات التكوينية مع دول كألمانيا والولايات المتحدة في تعزيز سبل التعاون والتشاور والتنسيق وتبادل الخبرات في مجال ترسيخ أخلاقيات العمل البرلماني.

4- أثر العمل البرلماني على عملية التغير الاجتماعي:

تزداد أهمية العامل السياسي في إحداث التغير الاجتماعي في المجتمعات الحديثة، إذ يلعب نوع النظام السياسي دورا محوريا في تنمية المجتمعات، حيث

أثبتت التجارب أن الأنظمة الديمقراطية هي الأنظمة الأكثر تطورا اقتصاديا واجتماعيا وتقنيا، وهذا لأنها تخضع لسلطات تتمتع بالشرعية القانونية على حد تعبير ماكس فيبر[10]، ومن خلال رصد تجربة الجزائر في مجال الديمقراطية والتركيز على محددات تطور البناء البرلماني وتسليط الضوء على دور السلطات التشريعية ومظاهر الحوكمة البرلمانية، التي تعمل على توسيع قاعدة نظامها الديمقراطي والمساهمة الفعلية في ترسيخ مؤسسات الدولة وإرساء دعائمها وصياغة قوانينها وتشريعاتها وصناعة السياسات العامة، فإن العمل البرلماني يلعب دورا هاما في تعزيز مسارات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وفي ترشيد الخيارات الكبرى للدولة وفي تنظيم أنماط العلاقات الاجتماعية ومواكبة التحولات التي وقعت في التنظيم الاجتماعي سواء في بنائه أو في وظائفه.

يعتبر أفلاطون التشريع من الأسباب الرئيسية التي تؤدي إلى التغير الاجتماعي[11] من خلال إرساء وسن قواعد قانونية تنظم شتى المجالات والعلاقات النسقية سواء بين المؤسسات أو بين الأفراد، وفي هذا الصدد شهدت الجزائر خلال العقدين الأخيرين عددا من التطورات في اقتراح وتطوير واستحداث القوانين والذي سمح لها بمواكبة التغيرات والأحداث السريعة في العديد من المجالات خاصة منها الأمنية والاقتصادية، حيث ساهم البرلمان بغرفتيه في سن تشريعات وتنظيمات مختلفة تتجاوب مع مقتضيات كل مرحلة انتقالية سواء كانت خيارات اقتصادية كالانتقال من التسيير الذاتي إلى التأميم والتسيير الاشتراكي للمؤسسات، إلى الإصلاح وإعادة الهيكلة، ثم إقرار الاقتصاد الحر وفتح السوق للمنافسة، وما تبعها من إجراءات، كفتح رأسمال الشركات، والخوصصة، في هذا السياق يمكن الإشارة إلى الدور الذي لعبه العمل البرلماني لتحضير وتهيئة المؤسسات، وإرفاق المشروع بترسانة من القوانين لتنظيم الساحة الاقتصادية، عبر كل مرحلة انتقالية وقد رافق

ذلك إصلاحات عميقة على مستوى التسيير السياسي وهياكل الدولة وإجراءات عديدة لمواكبة التغيرات التي طرأت في أنساق التفاعل والعلاقات وأنماط السلوك داخل المجتمع مع إحداث تغيرات جذرية على القوانين مست عدة جوانب كقانون العمل وقانون الوظيف العمومي واستحداث قانون حماية المستهلك وقمع الغش بمجرد الانتقال إلى مرحلة الاقتصاد الحر.

كما أن العمل الرقابي ساهم أيضا في مواكبة التغير الاجتماعي من خلال صلاحيات البرلمان في مناقشة مخطط عمل الحكومة وهو ما من شأنه تكريس مبدأ مسؤولية الحكومة أمام البرلمان وصيغة الوجوب لإلزام الحكومة بتقديم بيان عن السياسة العامة لتمكين البرلمان من الاطلاع على مهامه الرقابية ومتابعة مدى التزام الحكومة بتنفيذ مخطط عملها ومحاسبتها في حالة عدم تنفيذه

5- تكوين النخب السياسية التمثيلية وأثره على العمل البرلماني:

لأجل تبيان مدى تأثير عملية التكوين على العمل البرلماني على أدائهم الوظيفي بعد تلقيهم للتكوين، قامت الباحثة بإجراء دراسة ميدانية على مستوى المجلس الشعبي الوطني على مرحلتين، دراسة قبلية تم فيها تقييم أداء نواب مع بداية العهدة التشريعية 2017-2022 ودراسة بعدية تم فيها تقييم أدائهم مع نهاية العهدة وقد بلغ عدد المبحوثين 132 نائبا يحملون نفس خصائص العينة في كل مرحلة من حيث توزيع أفراد ولقد أعدت الباحثة استبيان خصيصا لتقيم أداء النواب وجمع البيانات التي تم تحليلها باستخدام برنامج SPSS.

5-1 فرضيات الدراسة:

- هناك علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدالة (α=0.05) بين مستوى أداء النخب السياسية التمثيلية بالمجلس الشعبي الوطني قبل وبعد عملية التكوين.

5-2 مجتمع و عينة الدراسة:

يشكل مجتمع الدراسة إحدى أهم الهيئات في الدولة حيث يمثل السلطة التشريعية ويتكون من مجموع النخب الممثلة لمختلف التنظيمات الحزبية موزع كالتالي:

جدول رقم (1) التمثيل الحزبي في المجلس الشعبي الوطني :

المنظمة الحزبية	عدد	المنظمة الحزبية	عدد
حزب جبهة التحرير الوطني	161	عهد 54	2
التجمع الوطني الديمقراطي	100	الحزب الوطني للتضامن والتنمية	2
تحالف حركة مجتمع السلم	34	حزب الحرية والعدالة	2
الأحرار	29	الجبهة الوطنية للعدالة الاجتماعية	1
تجمع أمل الجزائر	20	حركة الإصلاح الوطني	1
الاتحاد من أجل النهضة والعدالة والبناء	15	الجبهة الوطنية الجزائرية	1
جبهة المستقبل	14	حزب التجديد الجزائري	1
جبهة القوى الاشتراكية	14	الاتحاد الوطني من أجل التنمية	1
الحركة الشعبية الجزائرية	13	حركة الانفتاح	1
حزب العمال	11	الجبهة الوطنية للحريات	1
التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية	9	جبهة الجزائر الجديدة	1
التحالف الوطني الجمهوري	6	حزب الفجر الجديد	1
حركة الوفاق الوطني	4	اتحاد القوى الديمقراطية والاجتماعية	1
حزب الكرامة	3	حركة المواطنين الأحرار	1
حزب الشباب	2	الاتحاد للتجمع الوطني	1
الجبهة الديمقراطية الحرة	2	الحركة الوطنية للعمال الجزائريين	1
جبهة النضال الوطني	2	الإتحاد الوطني من أجل التنمية	1
التجمع الوطني الجمهوري	2	حزب العدل والبيان	1

المصدر : البرلمان الوطني الجزائري، 27 جوان 2019، من موقع:
http://www.apn.dz/ar/component/mtree/search-by/appartenance-partisane

المجموع الإجمالي لمجتمع الدراسة	462 نائبا

ولقد اعتمدت الباحثة في تعين العينة خلال الدراسة الأولية على طريقة اختيار العينة الطبقية من خلال تقسيم وحدات المجتمع إلى طبقات متجانسة واختيار عينة عشوائية بسيطة أو منتظمة من كل منها وذلك بتحديد حجم العينات الجزئية المتناسبة من كل طبقة على أساس المعادلة.

حجم العينة الطبقية = (حجم الطبقة ÷ حجم المجتمع) × حجم العينة

لقد اكتفت الباحثة في تحديد التنظيمات الحزبية قيد الدراسة و التي يكون عدد ممثليها أكثر من خمسة عشر نائبا لاعتبارات ميدانية (كثرة غيابات نواب الأحزاب الأقل تمثيلا) وأقصت النواب الأحرار كونهم خارج مجال الدراسة (لا ينتمون إلى منظمة حزبية) وبذلك شملت العينة على خمس منظمات من أحزاب حاكمة ومعارضة موزعين كالتالي :

جدول رقم (2) توزيع العينة المنتظمة العشوائية حسب الانتماء الحزبي :

المنظمات الحزبية	عدد الممثلين	عينة الدراسة	النسبة المئوية
حزب جبهة التحرير الوطني	161	64	40%
التجمع الوطني الديمقراطي	100	40	40%
تحالف حركة مجتمع السلم	34	14	41%
تجمع أمل الجزائر	20	8	40%
الإتحاد من أجل النهضة و العدالة و البناء	15	6	40%
المجموع :	**330**	**132**	**40%**

المصدر: عمل الباحثة أيت حمي فزية، 2017.

من خلال الجدول أعلاه كانت العينة المناسبة لحجم المجتمع البالغ 330 نائبا هي 132 نائبا وتم الاحتفاظ بهذه الخصائص في كل مرحلة من حيث توزيع أفراد

العينة حسب المتغيرات الشخصية والوظيفية لمتطلبات الدراسة عبر مرحلتين وإمكانية مقارنة نتائجها قبل وبعد عملية التكوين.

3-5 أدوات الدراسة: إن أي ظاهرة محل بحث وقياس تحتاج إلى أداة قياس تتناسب وتلك الظاهرة لتحقيق الأهداف المرجوة بحيث تتوفر على الشروط الموضوعية حتى تكون النتائج المتوصل إليها دقيقة ومن ثم تكتسي الأهمية العلمية، وقد صممت الباحثة إستبانة لجمع البيانات وفق أسئلة الدراسة كالتالي :

أ- **البيانات الأولية:** شملت الاستبانة على الخصائص الديمغرافية لمفردات الدراسة وتكونت من ستة متغيرات: النوع، رأس المال البشري المؤهل لوظيفة نائب في المجلس الشعبي الوطني، مدة الانخراط في المنظمة الحزبية، عدد المرات المنتخب فيها كنائب في البرلمان، منصب النواب في البرلمان .

ب- مقياس الأداء الوظيفي: قامت الباحثة بإعداد أسئلة لتقيم أداء أهم وظائف نواب البرلمان تشمل وظيفتي التشريع والرقابة في أهم القضايا التي طرحت على البرلمان وصلاحيتهم المخولة لهم في الدستور موزعين كالتالي:

جدول رقم (3) محاور مقياس الأداء الوظيفي :

عدد المحاور	المحاور	عدد الفقرات
المحور الاول	الوظيفة التشريعية	عشر (10) فقرات
المحور الثاني	الوظيفة الرقابية	ستة (6) فقرات

المصدر: عمل الباحثة أيت حمي فزية، 2017.

ولأجل معرفة اتجاه أراء المبحوثين استخدمت الباحثة **مقياس ليكرت** الخماسي الأبعاد وذلك من أجل إعطاء كل فقرة الوزن المناسب لأهميتها.

ولقد أخذت الباحثة بعين الاعتبار الوزن المناسب لكل فقرة حسب الانتماء السياسي للمبحوثين من أحزاب حاكمة ومعارضة والمحايدة تبعا للسياسة العامة، كما

قامت الباحثة منً خلال الدراسة الاستطلاعية بتاريخ 2017/11/19 وهذا بعرضها على ثلاثة محكمين، تم اختيارهم من ذوي الخبرة والمعرفة والكفاءة من النواب في مجالات البحث العلمي لإبداء رأيهم حيالها، وفي ضوء الملاحظات التي أبداها المُحكِّمون، قامت الباحثة بإجراء التعديلات التي اتفق عليها وهذا بحذف وتعديل صياغة بعض العبارات حتى تزداد أداة الدراسة وضوحاً، وملائمةً لقياس ما وضعت من أجله،وأصبحت الاستبانة في صيغتها النهائية ووزعت على أفراد عينة الدراسة تحت إشراف رؤساء اللجان عبر مرحلتين:

المرحلة الأولى: وزعت الاستبانة مع بداية العهدة التشريعية 2017-2022 بتاريخ 2017/11/28 ثم استرجعت و جميعها صالحة للتحليل الإحصائي.

المرحلة الثانية: وزعت نفس الاستبانة بتاريخ 2019/05/21 على عينة الدراسة والتي تحمل نفس الخصائص من حيث العدد وتوزيع الأفراد وفق متغيراتهم الشخصية والوظيفية، ثم استرجعت وجميعها صالحة للتحليل الإحصائي.

5-4 أسلوب تحليل البيانات:

تم تحليل البيانات باستخدام برنامج التحليل الإحصائي SPSS - 20 وتمت معالجة البيانات باستخدام الأساليب الإحصائية التالية:

- التكرارات والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والوزن النسبي.
- أسلوب تحليل التباين الأحادي ONE WAY ANOVA

وقد استخدمت الباحثة في اختبار الفروض الإحصائية للدراسة مستوى الدلالة الإحصائية عند (α=0.05)

5-6 اختبار الفرضيات و تحليل النتائج :

الفرضية العامة: هناك علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدالة (α=0.05) بين مستوى أداء النخب السياسية التمثيلية بالمجلس الشعبي الوطني قبل وبعد عملية التكوين.

قامت الباحثة بإجراء اختبارات الفروق بين متوسطي مجتمعين من عينات مرتبطة (بيانات مزدوجة)، إذ تمثل بيانات العينة الأولى نتائج الدراسة القبلية أما بيانات العينة الثانية فتمثل نتائج الدراسة البعدية بنفس الخصائص من حيث العدد و التوزيع لاختبار مدى تأثير عملية التكوين على مستوى الأداء الوظيفي لنواب البرلمان، ويتكون ناتج اختبار T لمقارنة متوسطات عينتين مرتبطين من:

- الجدول الأول: يصف إحصاءات المتغيرين
- الجدول الثاني: يحسب معامل الارتباط ويصف العلاقة الخطية بين المتغيرين.
- الجدول الثالث: يمثل نتائج اختبار T للعينات المرتبطة

جدول رقم (4) إحصاءات البيانات المزدوجة لمستوى الأداء الوظيفي لنواب البرلمان في جميع محاوره قبل وبعد عملية التكوين

محاور الدراسة	البيانات المزدوجة لمستوى الأداء الوظيفي	قيم المتوسط المترجح	الانحراف المعياري	الخطأ المعياري في الوسط الحسابي
الوظيفة التشريعية	قبل عملية التكوين	3,7322	0,707	0,064
	بعد عملية التكوين	4,1894	0,429	0,066
الوظيفة الرقابية	قبل عملية التكوين	3,7967	0,745	0,067
	بعد عملية التكوين	4,2139	0,461	0,068
المجموع	قبل عملية التكوين	3,7644	0,726	0,065
	بعد عملية التكوين	4,2016	0,443	0,067

المصدر: عمل الباحثة أيت حمي فزية،2017- 2019.

يبين الجدول رقم (04) أن قيم المتوسط الحسابي لمستوى الأداء الوظيفي لنواب البرلمان قبل بدئ عملية التكوين بلغت (3,7445)، أما قيم المتوسط الحسابي عند نهاية عملية التكوين فقد بلغت (4,2086)

ويوضح الجدول رقم (05) قيمة معامل الارتباط الخطي بيرسون الإجمالي والذي تساوي (0,882) وهذه العلاقة الخطية دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة (0,000).

جدول رقم (5) العلاقة الخطية بين مستوى الأداء الوظيفي لنواب البرلمان في جميع محاوره قبل وبعد عملية التكوين

البيانات المزدوجة لمستوى الأداء الوظيفي قبل و بعد عملية التكوين لجميع محاوره	معامل الإرتباط بيرسون "ر"	مستوى الدالة α=0.05
الوظيفة التشريعية	0,888	0,000
الوظيفة الرقابية	0,874	
المجموع	0,882	

المصدر: عمل الباحثة أيت حمي فزية، 2017– 2019.

يوضح الجدول رقم (06) أن متوسط الفرق بين مستوى الأداء الوظيفي للدراسة قبل وبعد عملية التكوين قد بلغ (0,437) بانحراف معياري (0,372) وبخطأ معياري في الوسط قدره (0,033) وأن قيمة اختبار ت المحسوبة قد بلغت (14,314) .

جدول رقم (6) نتائج اختبار T لعينات الدراسة لمستوى الأداء الوظيفي لنواب البرلمان في جميع محاوره قبل وبعد عملية التكوين

البيانات المزدوجة لمستوى الأداء	قيم الفروق المرتبطة		قيمة إختبار T	درجة الحرية	مستوى المعنوي
	متوسط	الانحراف			

الوظيفي قبل و بعد عملية التكوين	الفرق	المعياري للفرق			
الوظيفة التشريعية	0,45719	0,366	13,790	131	0,000
الوظيفة الرقابية	0,41721	0,378	12,161		
المجموع	0,43721	0,372	14,314		

قيمة"ت" الجدولية عند درجة حرية (132) وعند مستوى دلالة (α=0.05) = 1,9796

المصدر: عمل الباحثة أيت حمي فزية، 2017– 2019.

ومن خلال النتائج السابقة يمكن استنتاج ما يلي:

– يوجد ارتباط طردي قوي بين مستوى الأداء الوظيفي قبل وبعد عملية التكوين وذلك في جميع المحاور والدرجة الكلية للاستبانة حيث أن قيمة الارتباط قد بلغت ر=,882 0.

– نتيجة الوسط الحسابي للفرق بين متوسطي الوزن موجباً (0,43721).

– قيمة مستوى دلالة الاختبار المعنوية (0,000) في جميع المحاور والدرجة الكلية لمستوى الأداء الوظيفي أصغر من مستوى الدلالة α=0.05.

– قيمة" ت "المحسوبة أكبر من" ت" الجدولية في جميع المجالات والدرجة الكلية لمستوى الأداء الوظيفي، وهذا يعني وجود فروق ذات دلالة إحصائية.

وبالتالي نستنتج أن مستوى الأداء الوظيفي لنواب البرلمان في المرحلة الثانية بعد بدئ عملية التكوين أكبر من مستوى أدائهم في المرحلة الأولى أي قبل بدئ عملية التكوين، بمعنى أن التكوين التي تلقاه النواب قد أثر على مستوى أدائهم الوظيفي بالمجلس الشعبي الوطني ، **وبناء عليه تم قبول الفرضية.**

خاتمة:

يعتبر عمل البرلمان أساسيا لإرساء سيادة القانون وحماية حقوق الإنسان والإشراف على شفافية عمليات الحكم ولتنفيذ هذه المهام بفعالية، يحتاج البرلمان إلى

تطوير قدرات أعضائه وقدرات العاملين به من أجل كسب رصيد معرفي جديد يؤهله لإبراز قدراته و تنمية مهاراته وتطوير أساليب عمله، خاصة وأن التعليم الأكاديمي وحده لم يعد بالكاف لإتقان العمل البرلماني والسياسي.

وعليه فإن نوعية المكاسب المحققة من خلال تدعيم قدرات النائب وكسبه الوسائل المنهجية لتحليل أبرز القضايا ومعالجة أهم الظواهر الاجتماعية بفعالية وفق أخلاقيات العمل البرلماني تظهر جليا من خلال التباين في جودة أداء العمل البرلماني، والتي تنعكس إيجابا على المجلات الاقتصادية و السياسية والثقافية وتتماشى مع متطلبات التغير الاجتماعي، وعليه فلا بد أن تكون مستمرة ومتواصلة ومستجدة تتواكب والتطورات التي يشهدها العالم من رقمنة وعولمة الاقتصاد، وذلك عن طريق تطوير أدوات بحثية جديدة، وابتكار أشكال جديدة من الخدمات البحثية وتدريب النواب على أدائها، إذ مع انتشار الثورة العلمية واستخدامات نظم المعلومات، تفتحت أمام العمل البرلماني آفاق جديدة تتيح فرصاً للابتكار وتطوير الأداء في مجالات التحليل الاقتصادي والمالي، وقواعد البيانات التشريعية، وأساليب المحاكاة ولهذا توجب تطوير التقنيات وأساليب العمل، فالتقنيات الحديثة باتت سمة أساسية من سمات المؤسسات المختلفة، وهي بالتالي تمثل عنصراً أساسياً في عملية تطوير البرلمانات المعاصرة، والتي تتطلب امتلاك مهارات خاصة من خلال إجراء دورات تكوينية وتدريبية تكاملية ونوعية تشمل تطوير عمل اللجان، وتسير الجلسات، وقطاع البحوث والمعلومات، والشؤون الإدارية والفنية ومسار المعارف القانونية والبرلمانية، ومهارات الصياغة التشريعية، ومسار المعارف التقنية واللغوية الأساسية، وتحليل الموازنة والسياسات الاقتصادية، ومسار برامج تطوير المكتبة.

وعليه فإن تطوير مهارات النخب السياسية التمثيلية تعد ركيزة لا غنى عنها من أجل تحسين مستوى الأداء البرلماني ومن أبرز المتغيرات التي تساهم في تحسين

الفعالية التنظيمية، وهذا ما أكدته دراستنا حول أثر العملية التكوينية على أداء نواب البرلمان إذ بينت نتائج أن مستوى الأداء الوظيفي لنواب البرلمان بعد بدئ عملية التكوين أكبر من مستوى أدائهم قبل بدئ عملية التكوين.

هوامش البحث:

1. محمود محمد الناكوع، أزمة النخبة في الوطن العربي. ط1. القاهرة: دار الثقافة للطباعة والنشر، 1989، ص15.
2. عباس عمار. الرقابة البرلمانية على أعمال الحكومة في النظام الدستوري الجزائري. القبة ، الجزائر: دار الخلدونية للنشر والتوزيع ، 2006، ص ص 98-101.
3. شبري عزيزة. "أنماط السؤال البرلماني في النظام الدستوري الجزائري"، مجلة الفكر لبرلماني، مجلس الأمة، الجزائر، (28نوفمبر 2011):ص ص84-86.
4. عباس عمار. نفس المرجع السابق، ص105.
5. نفس المرجع، ص107.
6. شبري عزيزة، نفس المرجع السابق ص 86.
7. ليلى بوبغيلة. آليات الرقابة التشريعية في النظام السياسي الجزائري، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2004، ص56.
8. نقلا عن الموقع الإلكتروني للمجلس الشعبي الوطني بتاريخ 27 جوان 2019 على الساعة 20h50 :

http://www.apn.dz/ar/plus-ar/formation-activites-para-legislatives-ar/3910-2019-06-27-14-39-05

9. منقول من الموقع الإلكتروني للمجلس الشعبي الوطني بتاريخ 27 جوان 2019 على الساعة 22h30 :

http://www.apn.dz/ar/plus-ar/formation-activites-para-legislatives-ar/1187-2019-06-27-14-52-53

10. خالد حامد، المدخل إلى علم الاجتماع، جسور للنشر و التوزيع، ط1، الجزائر، 2008، ص150.
11. المرجع نفسه ، ص146.